الحكومة البريطانية تحاول لفلفة فضيحة قمر التجسس «زيركون»

المشروع يندرج في اطار برنامج حرب النجوم

في السنوات الاخيرة تناثرت الفضائح السياسية والامنية والدفاعية في بريطانيا وتورط فيها كثير من المسؤولين في حكومة مارغريت تاتشر . لكن الامر لم يقتصر على هذه الفضائح بل تعداها الى فضيحة اخفاء حقائق سياسية عن البرلمان والعمل على انتهاك حرية الصحافة والرأي وتقييد حرية الوصول الى المعلومات . ففي اوائل شهر كانون الثاني الماضي منعت الحكومة البريطانية هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) من عرض فيلم (زيركون) .

وتجدر الاشارة الى انه في العام الماضي انجز عدد من الصحفيين العاملين في هيئة الاذاعة البريطانية في اسكوتلندا مسلسلا تلفزيونيا وثائقيا من ست حلقات يتعلق بالعمليات السرية للحكومة واجهزة المخابرات عنوانه "المجتمع السري" كان مقررا عرضه في آذار الحالي . احدى هذه الحلقات تعرضت في تحقيقاتها لمشروع زيركون وهو قمر صناعي بريطاني سري للتجسس على الاتحاد السوفييتي كان مقررا وضعه في مدار فوق الاتحاد السوفياتي في اوائل التسعينات، بهدف التنصت على المكالمات الهاتفية واتصالات الكمبيوتر ، حيث ان القمر الذي احاطته الحكومة بسرية تامة واخفته عن البرلمان ولم تدرج ميزانية تنفيذه في ميزانية الدفاع يحمل اجهزة متطورة قادرة على التقاط الاشارات اللاسلكية والمحادثات الهاتفية .

ونتيجة للضغوط التي بذلتها الحكومة لمنع الـ "بي.بي.سي" من عرض الفيلم اضطر كاتب المسلسل، انتحاري البريطاني دانكان كامبيل (٣٥ عاما) الذي قام باعداد تحقيقه حول برنامج "زيركون" ، الى الكشف عن قصة القمر الصناعي ونشره في صحيفة (نيو ستيتسمان) الاسبوعية ، حيث ذكر ان حكومة تاتشر باشرت منذ العام ١٩٨٣ ببناء قمر تجسس سري اطلق عليه (زيركون" دون علم البرلمان وتقدر تكاليفه بـ ٥٠٠ مليون جنيه استرليني (٧٥٠ مليون دولار) .

واخفيت المبالغ المخصصة عن لجنة الحسابات العامة لان الميزان التجاري البريطاني يعاني من عجز متواصل . ففي العام الماضي سجل عجزا قدره (٨ر٥) مليار جنيه استرليني (٨ر٥ مليار دولار) ، ومن المتوقع ان يواصل ميزان المدفوعات البريطاني تدهوره في العام الحالي بنفس النسبة التي سجلها في العام الماضي .لكن كيف عرف كامبيل بموضوع "زيركون" ؟

من خلال تحرياته اثناء قيامه باعداد مسلسل "المجتمع السري" الذي باشر العمل به في العام ١٩٨٥ كان قد توصل الى معرفة حقيقة مشروع "زيركون" . وعندما علمت رئيسة الحكومة بتسريب المعلومات السرية عن مشروع القمر الصناعي امرت بوقف اذاعة الجزء الخاص بمشروع زيركون على رغم معارضة الاسدير ميليني المدير العام لهيئة الاذاعة البريطانية ، مما دفع كامبيل كاتب البرنامج للاحتجاج وقرر عرضه على عدد محدود من اعضاء البرلمان ليثبت انه لم يتعرض لاسرار الدولة وان البرنامج لا يحتوي على اية معلومات تدخل في نطاق السرية او تعرض امن الدولة للخطر، كما زعمت تاتشر التي اعتبر ان الكشف عن موضوع زيركون يشكل تهديدا للامن القومي ، في حين يرى كامبيل انه بمجرد وصول القمر الى مداره سيعرف الاتحاد السوفياتي بوجوده ويبدأ في رصده والتشويش على معلوماته . لكن رئيس البرلمان منع عرض الفيلم حتى على مجلس العموم ، وحظرت الحكومة توزيع او نقل او بيع اي اشرطة فيديو للفيلم في كافة انحاء البلاد . الا ان كامبيل قام بعرضه على عدد محدود جدا من النواب الذين يمثلون حزبي العمال والاحرار .

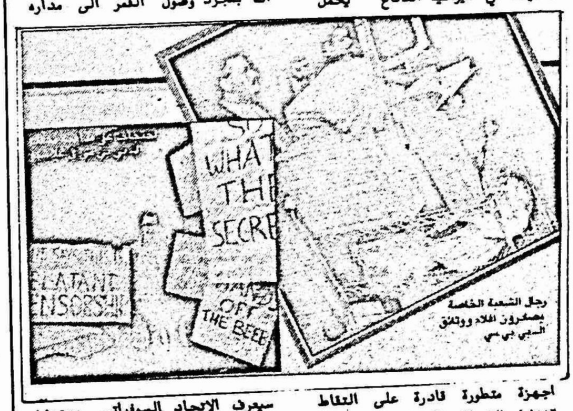

رجال الشعبة الخاصة يصطرون افلام ووثائق البي بي سي

وعلى الاثر اصدرت الحكومة اوامرها بمداهمة مكاتب صحيفة (نيو ستيتسمان) ومنزل كامبيل في لندن، حيث قامت عناصر الشعبة الخاصة باجراء تفتيش دقيق في مكاتب الصحيفة والمنزل في محاولة منها للعثور على دليل يوصلها للشخصية التي سربت المعلومات عن مشروع قمر التجسس البريطاني . وبعد ذلك قام رجال الشعبة الخاصة بعملية مداهمة لمكاتب الـ بي بي سي في غلاسكو باسكوتلندا وصادروا كل الاشرطة والافلام والمستندات التي احتجتها هيئة الاذاعة البريطانية الرسمية التي تتحدث عن مشاريع عسكرية يجري العمل فيها بسرية مطلقة . وبعد ان نقلت الشعبة الخاصة هذه الوثائق اجرى خبراؤها فحصا دقيقا لالاف الوثائق التي صادروها من مكاتب صحيفة (نيوستيتسمان) ، ومن مكاتب هيئة الاذاعة البريطانية.

ويذكر ان عمل هذا القمر يتصل بـ "المركز الرئيسي للاتصالات العامة" وهو مركز التجسس البريطاني في تشيلتنهام. وهذا المركز يدير محطات استماع متخصصة في قبرص وهونغ كونغ واستراليا واميركا اللاتينية وغيرها للتجسس على بلدان الشرق الاوسط والاتحاد السوفياتي ويرتبط هذا المركز بتعاون وثيق مع وكالة المخابرات المركزية الاميركية (سي.اي.ايه) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث يمول جزئيا من قبل الوكالة ويتصل باقمار التجسس الاميركية المجهزة باحدث المعدات . ولم تكتف الحكومة بما اتخذته من اجراءات كالمداهمات التي قامت بها الشعبة الخاصة لهيئة الاذاعة البريطانية في غلاسكو وصحيفة (نيو ستيتسمان) ومنزل دانكان كامبيل في لندن للبحث عن مصدر تسريب المعلومات عن مشروع زيركون بل تحركت اجهزتها الامنية موخرا الى مركز تشيلتنهام الذي تشهد قبل ثلاث سنوات امرا حكوميا يحظر على العاملين فيه الانتساب الى النقابات .

وفي تعليقها على هذه الاجراءات (الاوبزرفر) ، "..اين دعاء الدفاع عن الحرية والديمقراطية في بريطانيا" .

لقد اثارت قضية المداهمات موجة من السخط والاستياء في اوساط احزاب المعارضة خصوصا حزب العمال . وفي جلسة طارئة للبرلمان تبادل رئيس الحزب نيل كينوك ورئيسة الوزراء مارغريت تاتشر الاتهامات ، واتهم كينوك الحكومة بمبدل ضغوط ضد الصحافة ، واضاف ان "حكومة المحافظين لجأت الى اساليب بوليسية في تعاملها مع حرية الرأي وحرية وصول المعلومات الى الجمهور" . وقال مخاطبا تاتشر : "لقد قتلت حكم القانون في هذا البلد" .

كما اكدت المحد البريطانية ان لا علاقة لمشروع زيركون بمسائل الامن القومي بل انه يندرج في اطار مبادرة حرب النجوم التي طرحها الرئيس ريغان وخطط توجيه الضربة النووية الاولى للاتحاد السوفياتي .

مهما يكن من امر ، فان وزارة الخارجية البريطانية دعت ٢٥ دولة لعقد مؤتمر دولي في لندن للبحث في حرية الوصول الى المعلومات مع ان مداهمة صحيفة (نيو ستيتسمان) في لندن ومكاتب الـ بي.بي.سي في غلاسكو تندرج في موضوع وضع العراقيل امام هذه الحرية .

الحكم الذي لا ينطوي على عدالة

الحلقة الثالثة

الاراء القانونية

نعيد فيما يلي نشر سلسلة من المقالات التي نشرتها المحامية التقدمية الاسرائيلية فيليتسيا لانغر تحت العنوان اعلاه ، في اعداد الزميلة "الاتحاد" الصادرة في ١٦ و١٧ و ١٩٨٧/٢/١٨ .

حقا لم يجد اعتمادي على القانون الدولي نفعا حتى الان . ظننت انه من الممكن الاستعانة بخبراء في القانون الدولي عساه ينجح في اقناع المحكمة بان قراراتها خاطئة توجهت الى اثنين، احدهما يان براونلي وهو خبير معروف جدا في القانون الدولي وبروفيسور في جامعة اكوسفورد ومؤلفاته وكتبه العلمية في حقل القانون الدولي تدرس في كل العالم بما في ذلك في جامعاتنا .كما ترافع في محاكمات مهمة للغاية امام المحكمة الدولية في لاهاي وفي تحكيمات مختلفة بين دول .كما وتوجهت لدياتا شلتون، بروفيسور في القانون الدولي في جامعة ستنفاكارا في كاليفورنيا ، وبروفيسور شلتون هي عضو ادارة الجمعية الامريكية للقانون الدولي في السنوات الاخيرة . وقد الفت مؤلفات كثيرة عن حقوق الانسان على ضوء القانون الدولي . واحد مؤلفاتها هو "الدفاع عن حقوق الانسان في الاميركيات" الذي حظي بجائزة . وقد تعاملت بروفيسور شلتون في امور حقوق الانسان امام منظمة الامم المتحدة، المنظمة الاوروبية ومنظمة الدول الاميركية .

لقد وافق الاثنان ان يعطيا رايهما في الموضوع كما وصفته امامهما، وان تقدم هذه الاراء الى محكمة العدل العليا باسمهما كدعم لالتماسات الملتمسين لجمع شمل عائلة . لقد حدد بروفيسور براونلي، في رايه فيما حدد، ان سياسة الرفض لجمع شمل عائلة تعني منعا فعليا للزواج بين مواطنين من المناطق وبين من ليس مواطنا .

استعرض براونلي ماهية الاحتلال، الذي يوصف في قرارات المحكمة العليا كـ "احتلال حربي" ، واكد ان مصالح المحتل في كل ما يتعلق في الامن هي مصالح معترف بها، الا انه يجب الحفاظ على منهج حياة المواطنين كما كان سابقا وعدم المس به .

بروفيسور براونلي يكتسب المادة ٤٧ لوثيقة جنيف الرابعة من سنة ١٩٤٩ (للدفاع عن مواطنين في ايام الحرب) الذي يحدد أنه لا يمكن ان يسلب باي حال من الاحوال من المحميين حقهم المعطى لهم حسب الاتفاقية . وتنص المادة ٤٧ ان هناك حقوق يتوجب على المحتل المحافظة عليها ومن بينها احترام الانسان ، حرية دياناته ، وحقوقه العائلية .

يلفت بروفيسور براونلي النظر الى المواد ٣١ ، ٣٢، ٣٣ للوثيقة التي تمنع، فيما تمنع، اتخاذ وسائل اجبار، تخويف وقسوة . وحسب رايه يجب اعتبار الفصل بين الزوجين نتيجة رفض السلطات عوامل مشابهة .

يحدد بروفيسور براونلي ان اعالة تكوين حياة عائلية التي تعتبر قسم من القانون الدولي المنهجي الملزم ، ويكتسي براونلي قرار الحكم في مسالة برشلونة، الذي اعطى من قبل المحكمة الدولية في لاهاي سنة ١٩٧٠ . ويكتسي توصية عصبة الامم سنة ١٩٤٨ التي وجهت للاتحاد السوفييتي وطلب منها بموجبها ان تحل مشكلة النساء اللواتي تزوجن حينما من دبلوماسيين غربا وذلك عن طريق السماح لهن بمغادرة الاتحاد السوفييتي وحتى يتم، بشكل ملموس توضيح ان الحفاظ على وحدة العائلة امر معترف به من قبل القانون الدولي كتعد ملزم يلفت بروفيسور براونلي الانتباه الى "القرار النهائي لمؤتمر هلسنكي (١٩٧٥" الذي تم به بحث مشكلة جمع شمل العائلات ومسالة التزاوج بين مواطنين من بلاد مختلفة . يوضح براونلي التعامل المتداول بين المدن ويكتيس من الاتفاقية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التي تم نشرها في ٨٦/٥/٢٧ عندما وافق الاتحاد السوفييتي على هجرة ١١٧ شخص كي يتم جمع الشمل . وهو يقول : "هذه التفاصيل هم جوهرية وتحوي المنهج المتبع الان للاعضاء في الامم الدولية" .

ويفند براونلي في رايه على ان هناك شواهد كثيرة تثبت ان عرقلة الحياة العائلية دون سبب مقنع تشكل نقضا للمنهج المتبع فيما يخص حقوق الانسان ، وهو يعتمد في ذلك على الاعلان الدولي فيما يخص حقوق الانسان من قبل الامم المتحدة ١٩٤٨، المادة ١٢ ، وعلى الميثاق الدولي فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ ، المادة ١٧ ، كما يعتمد على الميثاق الاوروبي فيما يخص حقوق الانسان ١٩٥٠ ، المادة ٨ . وهو يحدد ان الوثائق المذكورة اعلاه تدل على ان موقف القانون الدولي الملزم في هذه المسالة ، فيما يخص سريان مفعول جنيف الرابع في "المقاطع" ، والتي كما هو معروف لا توقع عليه دولة اسرائيل، يحدد براونلي ان الاسرة الدولية تراعي ان الميثاق يسري هنا . وهو يعتمد في ذلك على قرارات الامم المتحدة . ولكن حتى في حالة رفض هذا الاقتباس، فان دولة اسرائيل ومحاكمها قررت ان اسرائيل تقبل على نفسها اوامر القسم الانساني من الميثاق والامر يكون واضحا جدا فيما يخص مسالة جمع العائلات .

تعتمد البروفيسور دياتا شلتون في رايها على الاعلان الدولي — ١٩٤٨ ، على النظام رقم ٤٦ لائحة لاهاي (ميثاق لاهاي ١٩٠٧) وعلى ما هو منصوص عليه في جنيف الرابع .كما وتعتمد بروفيسور شلتون على ما هو منصوص عليه في تصريح الامم المتحدة عن حقوق الطفل في تاريخ ١٩٥٨/١١/٢٠ والتي تنص في المادة السابعة منها على انه يتوجب ان يحظى الطفل بالحماية والعناية كي يتم تطوره الكامل وبناء شخصيته كما يحتاج ان يكون تحت رعاية ومسؤولية والديه وفي جو من الامن المادي والمعنوي . كما ينبغي الا يتم الفصل بين الاطفال والوالدين في حين يكونون صغارا، الا في حالات شاذة .

كما تذكر بروفيسور شلتون ان دولة اسرائيل كانت من بين اعضاء الامم المتحدة النشيطين بشكل خاص في تم نص المادة المذكورة اعلاه في الميثاق .